A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/374/Add.1
30 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٣ من جدول الأعمال*

الميزانية البرناميجة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

استغلال عائد التنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٤	٣
ثانيا -	المقترحات	٥-٤٩	٤
ألف -	تعزيز التجارة الإلكترونية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٥-١٠	٤
باء -	بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق إقامة شبكات الخبرة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	١١-١٦	٦
جيم -	توسيع سبل وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواتل (مركيور) من أجل التواصل في مجال المعلومات والبيانات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	١٧	٨

* E/1998/100.

99-12551 050599 060599

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
دال	نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)	١٨-٢٣	٨
هاء	- بناء القدرات وإقامة الشبكات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان نموا (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)	٢٤-٢٩	١٠
واو	- ربط شبكة المؤسسات الإقليمية بحاسوب مركزي لأغراض بناء القدرات في الإدارة العامة والمالية العامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة)	٣٠-٣٧	١٢
زاي	- شبكة بحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٣٨-٤٣	١٤
حاء	- الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٤٤-٤٩	١٦
المرفق: الاحتياجات من الموارد، حسب المشروع			٢٠

أولا - مقدمـــة

١ - طلبت الجمعية العامة إعداد هذا التقرير بموجب قرارها ٢٢٠/٥٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ عن حساب التنمية الذي وافقت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، من بين المقترحات الثمانية الواردة في تقرير الأمين العام عن استغلال عائد التنمية، (A/53/374) على أربعة مقترحات على أساس مخصص ولمرة واحدة فحسب، دون أن تشكل سابقة ودون المساس بنتائج نظرها في استدامة حساب التنمية وإنشاء آليته وطرائقه.

٢ - وقد تم إبلاغ الكيانات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولة عن المقترحات التي تمت الموافقة عليها بالتوجيه الذي يوفره القرار ٢٢٠/٥٣ في تنفيذها.

٣ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية أن تعاد صياغة هذه المقترحات وتنفذ وفقا للنظام المالي والقواعد المالية ذات الصلة المعمول بها في الأمم المتحدة وللأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، بصيغتها المنقحة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وقد أعيدت صياغة جميع المقترحات التي وردت في التقرير A/53/374 وفقا لهذا الطلب.

٤ - كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعيد صياغة المقترحات الأخرى الواردة في التقرير المشار إليه أعلاه (انظر A/53/374، الفرع الثالث) (جيم وواو وزاي وحاء) وفقا للمعايير التالية: (أ) أن يكون للمشاريع أثر مضاعف وأن تشجع بناء القدرات في البلدان النامية في المقام الأول؛ (ب) أن تنهض بالتعاون الاقتصادي والتقني على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية؛ (ج) استخدام الموارد البشرية والتقنية المتاحة من المناطق النامية. وامتثالا لهذه المتطلبات، وفي حين يجري إعادة النظر في المشروع الوارد في الوثيقة A/53/374، الفرع الثالث، جيم، من أجل العروض التي سيقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما بعد، فقد تمت إعادة صياغة المشاريع الواردة في الوثيقة A/53/374، الفرع الثالث، واو وزاي وحاء. وتسعى هذه المشاريع إلى تركيز الأنشطة المقترحة بصورة أكثر حدة على الجمع بين الخبرات الوطنية والإقليمية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي في الأنشطة التي ستساعد على إعادة نقل البيانات والمعلومات والخبرات المستفادة والمشتركة إلى بلدان البرامج عن طريق الربط بين خبراء البلدان النامية في مختلف الميادين الإنمائية. وستجمع المقترحات بين مقرري السياسات وتوفر الأساس اللازم للتفاعل في الأجل الطويل من خلال استخدام شبكات المعلومات والتدريب وتحسين المهارات وتجميع الخبرات الوطنية والإقليمية.

ثانيا - المقترحات

ألف - تعزيز التجارة الإلكترونية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

الأهداف

٥ - في إطار الهدف الشامل الذي يقضي بتعزيز تنمية البلدان النامية ضمن سياق العولمة والتكافل، فإن الهدف المقترح هو دعم قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على التبادل التجاري بتكاليف أقل من خلال التجارة الالكترونية.

معلومات أساسية

٦ - تجتذب التجارة الإلكترونية الاهتمام في المناقشات المتعددة الأطراف وذلك لما يمكن أن تنطوي عليه من أثر على التجارة الدولية والتنمية. وهي تتيح فرصا ممتازة للتجارة بتكاليف أقل بفضل إلغاء الوساطة وبفضل المشاركة في الأسواق العالمية. ولم يتم حاليا تحديد تلك الفرص والاستفادة منها بصورة تامة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب فجوات المعلومات وارتفاع التكاليف وانعدام الدعم الخارجي في المراحل الأولية. وبوسع منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور مساعد في هذا الشأن بتوفير المعلومات والمعدات والقدرات على إقامة الشبكات عن طريق تعزيز الشبكة العالمية للمراكز التجارية التي يقوم بتشغيلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٧ - الاقتراح مطروح ضمن نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل في إطار البرنامج ٩ (التجارة والتنمية) ولا سيما البرنامج الفرعي ٩-٤ (الهياكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية وكفاءة التجارة) ومن شأنها أن تكمل الأنشطة البرنامجية ذات الصلة في هذا المجال. وسوف تحقق نتائج بارزة في إطار فترتي السنتين.

الإنجازات المتوقعة

٨ - سوف يؤدي تنفيذ المشروع إلى (أ) إزالة بعض العقبات التي تواجهها البلدان النامية التي تشترك في التجارة الالكترونية وزيادة الوصول إلى الشبكات الفعلية وإلى الموارد والتكنولوجيا و(ب) تعزيز الوعي لدى صانعي القرارات والمفاوضين من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بشأن طبيعة التجارة الالكترونية والقضايا المتصلة بها. وسوف يحكم على هذه الإنجازات عن طريق التعليقات بشأن استخدام التجارة الالكترونية التي يبديها المسؤولون الحكوميون/ صانعو القرارات الذين شاركوا في برامج التدريب؛ ووتيرة النجاح في الاتصال بموقع الشبكة العالمية للمراكز التجارية (GTPNet)، وقيام البلدان المستهدفة بالتطبيق الفعال للبرمجيات الجديدة المقترحة للتجارة الالكترونية؛ والأجوبة على الدراسات الاستقصائية بشأن مدى فهم طابع التجارة الالكترونية والقضايا المتصلة بها من خلال المواد التدريبية التي قدمها المشروع.

المدة

٩ - يتوقع أن يستغرق المشروع الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة المقترحة

١٠ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) وضع وتطوير الإطارات اللازمة لتبادل المعلومات وتحليل السياسات، ولا سيما للمسؤولين الحكوميين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، عن '١' أثر المقترحات الحالية المطروحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة الدولية وغيرهما من الهيئات بشأن وضع إطار عالمي للتجارة الإلكترونية '٢' طابع ما يمكن تقريره من التزامات/ معايير يتفق عليها دوليا في مجال تسهيل التبادل التجاري والتجارة الإلكترونية فيما يتعلق بالسياسات الحكومية والآثار التي تترتب عليها بالنسبة لمختلف القطاعات المهتمة بالمسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية؛

(ب) إجراء تحليلات لآثار معايير الوثائق والممارسات التجارية المعتمدة دوليا في مجال التجارة الإلكترونية (على صعيد الحكومة وصعيد الصناعة) على الأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وعقد اجتماعين لخبراء رفيعي المستوى لمناقشة نتائج وتوصيات الدراسات المذكورة أعلاه؛

(ج) تقديم مساعدة الخبراء ومشورتهم للحكومات بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بتسهيل التجارة وبالتجارة الإلكترونية؛ وتقديم المشورة للمراكز التجارية بشأن إنشاء وتسويق خدمات التجارة الإلكترونية لزبائنها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(د) عقد مؤتمري مائدة مستديرة بشأن التجارة الإلكترونية، يضمان الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(هـ) تطوير برامجيات متخصصة من قبيل نظام لإدارة قواعد البيانات لفرص التجارة الإلكترونية تستقى بياناته من الشبكة العالمية للمراكز التجارية، والنشر عن طريق الشبكة العالمية للمواقع التجارية وموقع هذه الشبكة العالمية (GTPNet) على الإنترنت؛ وإثراء الشبكة من خلال تصميم موات للمستعملين وتطوير جوانب التفاعل تحسينا للتواصل مع العملاء؛

(و) إعداد دورات تدريبية يستعان فيها بالحاسوب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن '١' ممارسات التصدير والاستيراد في عصر التجارة الإلكترونية؛ '٢' المدفوعات الدولية في مجال التجارة الإلكترونية؛ '٣' شحن البضائع والتجارة الإلكترونية؛ '٤' التسويق الدولي مع إيلاء اهتمام خاص لاستخدام شبكة الإنترنت؛ ونشر المعلومات عن التجارة الإلكترونية، مع التركيز على المسائل ذات الأهمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

(ز) تنظيم مقرر دراسي لتدريب المدربين لمشاركين من ١٠ بلدان تجريبية.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

باء - بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق إقامة شبكات الخبرة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

الأهداف

١١ - في إطار الهدف الشامل الذي يقضي بمساعدة المجتمع الدولي على فهم التحديات الناشئة والمشاكل المزمنة في التنمية العالمية، فإن الهدف المقترح يتمثل في إنجاز المزيد من عمليات صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية المستنيرة والتي تستند إلى قاعدة عريضة في أفريقيا على الصعيد الوطني من خلال شبكة من الخبرات الإنمائية بالمنطقة.

معلومات أساسية

١٢ - بالإضافة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تتحمل المسؤولية عن إسداء المشورة للحكومات بشأن القضايا الملحة في مجال السياسات الوطنية والإقليمية، فإن ثمة مؤسسات وباحثين مستقلين داخل أفريقيا وخارجها يضطلعون بدورهم بأنشطة بحثية تتصل بالبيئة السياسية الأفريقية. ومن شأن الربط بين هذه المؤسسات وتقديم نتائج تحليلها للسياسات بصورة أكثر مباشرة إلى صانعي القرارات، أن يشكل قيمة مضافة إلى أثر السياسات الناجمة عن أعمالها في القارة مع تعزيز هذا الأثر. كما سيؤدي الاقتراح إلى تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الإفادة من شبكة الخبرات المنتسبة إليها بطريقة فعالة من حيث التكاليف من أجل تجميع الكفاءات الأساسية لصالح المنطقة ولكي تتاح المشورة ذات الصلة للدول الأعضاء في الوقت المناسب. وعندما تعمل الشبكات وباحثو السياسات المنتسبون إليها كفريق واحد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فلسوف يستفيدون أن ينجم عن أعمالهم في مجال السياسات أثر أكثر مباشرة على صعيد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي سياق تنفيذ الاقتراح، سوف تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أساسا بدور تيسيري حافز وتعمل كدار مقاصة لأفضل الممارسات وكمصدر للمعلومات الإنمائية في أفريقيا.

العلاقة بالخطة المتوسطة الأجل

١٣ - يدخل الاقتراح في نطاق الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها، في إطار البرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا) ولا سيما البرنامج الفرعي ١٤-١ (تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية)، وسيكمل الأنشطة البرنامجية ذات الصلة في ذلك المجال، كما سيقدم حلا منخفض التكلفة للبلدان النامية في الربط الشبكي بالخبرات الإنمائية، وسيحقق نتائج ملموسة خلال فترتي السنتين.

الإنجازات المتوقعة

١٤ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى دعم شبكة من الخبرات الإنمائية عن أفريقيا مع المراكز البحثية وفرادى الخبراء وفيما بينهم، وتعزيز المهارات التحليلية والتطبيقية على مستوى تقرير السياسات على الصعيد الوطني، دعما لعملية تقرير السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم تقييم تحقق هذه الإنجازات استنادا إلى ردود فعل المؤسسات البحثية المشاركة في الشبكة داخل أفريقيا وخارجها؛ بما في ذلك زيادة الاتصالات الالكترونية بين أعضاء الشبكة والزيارات الالكترونية لقواعد البيانات؛ وعدد الباحثين والمتدربين الداخليين الذين يتمون تبادل الزيارات داخل الشبكة، والدراسات المنجزة والمنشورة بالنيابة عن الشبكة؛ وستستند إلى الاستبيانات المرسلة إلى المؤسسات البحثية/الباحثين بشأن المهارات/المعارف المكتسبة من استخدام الشبكة والمطبقة في البحوث التي تجرى تحت رعاية الحكومة.

المدة

١٥ - يتوقع أن يستغرق المشروع الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة المقترحة

١٦ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) إجراء دراسات عن القضايا المشتركة في مجال السياسات الوطنية، ومن ذلك مثلا نظم التجارة والتبادل، وسياسات التكيف الهيكلي، وسياسات دعم القطاع الخاص؛ والاضطلاع بتحليل للمشاكل دون الإقليمية مثل التكامل الاقتصادي، ومسائل النقل والتوحيد القياسي، وإدارة المياه والموارد الطبيعية؛ وإجراء دراسات عن القضايا المثارة على صعيد القارة الأفريقية بأسرها وعن القضايا التي تواجهها القارة في مواجهة بقية العالم، مثل مواضيع البيئة العالمية والتجارة الدولية والترتيبات النقدية ومفاوضات الديون الخارجية؛

(ب) دعم الهياكل الأساسية للاتصالات من خلال التواصل الإلكتروني مع مؤسسات الشبكة المستهدفة؛

(ج) تنظيم منتدى سنوي للشركاء في الشبكة؛

(د) إنشاء برنامج للعلماء الزائرين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لزيادة حجم قائمة المهنيين الذين يتمتعون بالخبرة العملية في مجال تحليل السياسات وعملياتها؛

(هـ) تنفيذ عملية تبادل الموظفين بين مؤسسات البحوث من أجل تجميع الخبرات لزيادة استخدامها في المنطقة إلى أقصى حد ممكن؛

(و) إنشاء برنامج للزمالات لشباب المهنيين الأفارقة من أجل اطلاعهم على عمليات البحوث والسياسات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي الدول الأعضاء والشبكة ومساهمتهم فيها، مع إعداد هؤلاء الشباب لإمكانية إسناد أعمال مهنية لهم لدى منظمات الشبكة وحكومات الدول الأعضاء؛

(ز) إنشاء وتقاسم قواعد بيانات مشتركة في الشبكات من أجل زيادة إتاحة المدخلات البحثية الأساسية وترقية نوعيتها وتحسين سبل الوصول إليها؛

(ح) بناء خبرات في مجال منهجيات البحوث في الشبكة.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

جيم - توسيع سبل وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواتل (مركيور) من أجل التواصل في مجال المعلومات والبيانات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

١٧ - تجري إعادة النظر في هذا الاقتراح، وسيعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعا أعيدت صياغته، يمكن دراسته في المستقبل، ينفذ بالاشتراك مع كيانات إقليمية.

دال - نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)

الأهداف

١٨ - في إطار الهدف الشامل لتعزيز وتنمية البلدان النامية ضمن سياق العولمة وتزايد الترابط، تتمثل الأهداف المقترحة في زيادة قدرة الحكومات المشاركة على رصد المواد والمستحضرات التي تحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية وسلائف كيميائية وإدارة إنتاجها وتصنيعها واستهلاكها ومخزوناتها ومصادرتها والاستيلاء عليها.

معلومات أساسية

١٩ - ينبغي أن تتم مراقبة وطنية ودولية لعمليات إنتاج وتصنيع وتجارة العقاقير ذات التأثير العقلي والمواد الكيميائية اللازمة لتصنيعها غير المشروع. ويتمثل الغرض من المراقبة في منع تحويل المواد إلى قنوات غير مشروعة، وضمان حصول البلدان على الكميات التي تحتاجها للأغراض الطبية والعلمية وغيرها من الأغراض المشروعة. كما أن رصد وإدارة تحركات المواد الخاضعة للمراقبة عملية معقدة لأنها تشمل شركاء عديدين. ويحتاج الأمر إلى تبادل المعلومات بين الشركات التجارية، والإدارات الوطنية لمكافحة

المخدرات، ومسؤولي الجمارك، وأمانة المجلس الدولي لمراقبة المخدرات. وتسهيلا لهذه العملية فقد تم تصميم نظام محوسب هو نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات وهو متاح من أجل تعزيز إدارة ومراقبة التحركات المشروعة للعقاقير المؤثرة عقليا والسلائف الكيميائية ولتدعيم سرعة تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي. ويؤدي النظام أساسا إلى تمكين الإدارات الوطنية من تقصي أثر جميع المعاملات الفردية في قاعدة بيانات محوسبة. وهو يتولى إصدار التراخيص للاستيراد والتصدير، كما يتولى عمليات التصديق والإخطار المسبقة فيما يتعلق بالتجارة الدولية المشروعة. وقد تم تطوير النظام على ثلاث مراحل منفصلة. فبعد تجميع الاحتياجات من الحكومات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كانت المرحلة الأولى هي التطوير الفعلي وتجربة مجموعة البرامجيات الحاسوبية (١٩٩٥ ١٩٩٦). أما المرحلة الثانية فشملت تنفيذ النظام في ٢٥ بلدا (١٩٩٧-١٩٩٨). والمرحلة الثالثة التي يغطيها هذا الاقتراح تشمل تطبيق النظام في عدد أكبر من البلدان، وخاصة البلدان النامية، فضلا عن المزيد من تطويره فنيا. ويتحقق ذلك من خلال توزيع نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات وتركيبه والتدريب عليه، وإضافة وحدات جديدة تغطي جوانب أخرى من خفض الطلب مثل نظام دولي لتقدير إساءة استعمال المخدرات فضلا عن وحدات تتعلق بخفض العرض، والاتجار غير المشروع، وأنشطة الاستخبارات المتعلقة بإنفاذ القوانين.

العلاقة بالخطة المتوسطة الأجل

٢٠ - يأتي الاقتراح ضمن أولويات الخطة المتوسطة الأجل في إطار البرنامج ١٣ (المراقبة الدولية للمخدرات) ولا سيما البرنامج الفرعي ١٣-٣ (منع وخفض إساءة استعمال المخدرات والقضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات) وسيكمل الأنشطة البرنامجية ذات الصلة في ذلك المجال. وهو يقدم حلا منخفض التكلفة لزيادة قدرة البلدان المشاركة في مجال المراقبة الدولية والوطنية للمخدرات، وسيحقق نتائج ملموسة خلال فترتي السنتين.

الإنجازات المتوقعة

٢١ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى إقامة نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات مع استخدامه بفعالية في البلدان المشاركة. وسيتيح النظام دعم الدول الأعضاء في مجالات جمع البيانات وتحليلها وغيرها من الجوانب المتعلقة بالمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات مع تخفيف العبء عن كاهل الحكومات بالنسبة إلى الجمع اليدوي للبيانات وحفظها وتبادلها. ولتقييم مدى تحقق هذه الإنجازات، سيلتمس الحصول على تغذية مرتدة من البلدان التي تم فيها تركيب واستخدام نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات؛ وكذلك من المستعملين الوطنيين للنظام فيما يتعلق بجدواه وفعاليته.

المدة

٢٢ - يتوقع أن يستغرق المشروع الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة

٢٣ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) تركيب برامجيات حاسوبية متخصصة لتعزيز القدرة على تحصيل وتطوير واستخدام المعارف اللازمة لصياغة سياسات المنع والمراقبة على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) إقامة الوسائل اللازمة لتبادل المعلومات ذات البيانات المحمية أمنيا فيما بين الشركاء في مجال المراقبة الدولية للمخدرات، مثل السلطات الصحية الوطنية، وسلطات إنفاذ القانون الوطنية، ومجالس مكافحة المخدرات، والهيئات الإقليمية .. إلخ، مع ضمان الاتباع الكامل لأنظمة السيادة الوطنية والأنظمة المحلية لحماية البيانات؛

(ج) العمل، من خلال التكنولوجيا المتقدمة، على تعزيز تبادل المعلومات بصورة ميسرة واقتصادية، وتحقيق التعاون الدولي والوطني وتطوير منهجيات ومعايير جمع المعلومات بغرض توسيع التطبيق على مستوى العالم كله.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

هاء - بناء القدرات وإقامة الشبكات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان نموا (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

الأهداف

٢٤ - في إطار الهدف الشامل المتمثل في مساعدة المجتمع الدولي على تفهم التحديات الناشئة والمشكلات المستمرة في ميدان التنمية العالمية، تتمثل الأهداف المقترحة في تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ جدول أعمال الموئل وما يحتويه جدول أعمال القرن ٢١ من عناصر متصلة بالحضر، وعلى تقييم أثر السياسات والممارسات المرتبطة بذلك.

معلومات أساسية

٢٥ - إن تنفيذ جدول أعمال الموئل هو من مسؤولية الحكومات في المقام الأول. أما التعاون الدولي فيؤدي دورا داعما في هذه العملية، ولا سيما من خلال إقامة الشبكات، وبناء القدرات وتبادل المعلومات ونشرها. ويطالب جدول أعمال الموئل الحكومات بزيادة تعزيز و/أو إنشاء لجان وطنية ذات قاعدة واسعة وقائمة على المشاركة. وقام العديد من البلدان فعلا بإنشاء آليات مؤسسية لتنفيذ ومتابعة جدول أعمال الموئل. وتتمثل الخطوة التالية في العملية بالنسبة لبعض هذه البلدان في تسمية و/أو إنشاء هيئات رصد وطنية ومدنية محلية لجمع وتحليل بيانات ومعلومات عن سياسات واستراتيجيات واتجاهات وأوضاع الاستيطان البشري حاليا وتطبيق هذه البيانات والمعلومات وذلك كأساس لعمليتي صنع السياسات واتخاذ القرارات.

العلاقة بالخطة المتوسطة الأجل

٢٦ - يقع الاقتراح ضمن نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل، في إطار البرنامج ١١ (المستوطنات البشرية)، وسوف يتمم الأنشطة ذات الصلة في هذا المجال. والاقتراح يقدم حلا منخفض التكلفة إلى البلدان النامية في مجال تعزيز قدراتها المتصلة بتنفيذ جدول أعمال الموئل، وسوف يحقق نتائج متميزة خلال فترتي السنتين القادمتين.

الإنجازات المتوقعة

٢٧ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى تحسين المهارات والمعارف الأساسية لمجموعات رئيسية في البلدان النامية المتلقية وذلك في مجال تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية وتبادل هذه البيانات والمعلومات وتطبيقها. وبغية تقييم عملية تحقيق هذه الإنجازات، سيطلب إلى البلدان المشاركة إعطاء تقييمها فيما يتعلق بمدى اكتساب المجموعات الرئيسية للمهارات والمعارف الأساسية التي تتعلق بتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية وتبادل هذه البيانات والمعلومات وتطبيقها.

المـــدة

٢٨ - يتوقع أن يستغرق المشروع الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطـة

٢٩ - فيما يلي الأنشطة المقترحة:

(أ) تطوير واختبار مواد للتدريب وأدوات منهجية لجمع وتحليل وتطبيق المؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات والسياسات المناسبة لرصد وتنفيذ خطط العمل الوطنية والمحلية؛

(ب) تصنيف مجموعات منتقاة من المؤشرات وأفضل الممارسات والتشريعات، وتحليلها من زاوية الدروس المستفادة؛

(ج) تنظيم أربع حلقات عمل دون إقليمية للتدريب والتحويل: اثنتان في أفريقيا، وواحدة في أمريكا اللاتينية وواحدة في آسيا؛ ويسبق حلقات العمل المذكورة ثلاثة مؤتمرات إنترنت إقليمية لتقييم العرض والطلب على الخبرة والتجربة والتوافق بينهما. وتهدف حلقات العمل إلى إطلاع ١٢٠ ممثلا عن الحكومات الوطنية والمحلية، وقادة البلديات والمجتمعات المحلية، وأعضاء البرلمانات وممارسي المهن على تطبيق المؤشرات الحضرية، فضلا عن الدروس المستفادة من أفضل الممارسات وأمثلة على السياسات والتشريعات التمكينية؛

(د) تنظيم اجتماع أقاليمي للشركاء من أجل تحسين مواد التدريب والأدوات المنهجية بغية مواصلة استعمالها وتطويرها على الحواسيب المرتبطة بشبكة، وإقامة غرفة تدريس على الحواسيب المرتبطة بشبكة. وستمكّن غرفة التدريس على الحواسيب المرتبطة بشبكة الشركاء واللجان الوطنية من

الإفادة بشكل متواصل من الإسهامات المنهجية والموضوعية والمعيارية التي تسهم بها أنشطة الرصد والتنفيذ العالمية، فضلا عن تبادل الخبرات والتعلم المتبادل.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

واو - ربط شبكة المؤسسات الإقليمية بحاسوب مركزي لأغراض بناء القدرات في الإدارة العامة والمالية العامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة)

الأهداف

٣٠ - يهدف المشروع المقترح، في إطار الهدف العام المتمثل في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية في سياق العولمة والترابط، إلى مساعدة البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، فضلا عن مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تعزيز قدراتها المؤسسية وقدراتها من الموارد البشرية من خلال شبكة من المراكز الإقليمية ودون الإقليمية لتبادل المعارف والخبرات والممارسات في مجال الإدارة العامة والمالية العامة، ولا سيما في مجالات مثل السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتنمية القطاع العام، وإصلاح القطاع العام، وآداب وأخلاق المهنة في الخدمة العامة، والإطار القانوني والتنظيمي، والتحديث الإداري والابتكار التنظيمي، والتنظيم المالي والإصلاح الضريبي للقطاع العام، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتحول إلى القطاع الخاص، والإفادة من تكنولوجيا المعلومات وإدارتها في القطاع العام.

معلومات أساسية

٣١ - أكدت المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة أن قوة المؤسسات العامة وفعالية نظم الإدارة العامة وكفاءة الخدمة المدنية تمثل عناصر ضرورية في جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الوقت ذاته، فإن جوانب النقص في القدرات المؤسسية والمالية والبشرية للقطاع العام لها تأثير سلبي بالغ على أداء الخدمات الاجتماعية الضرورية. وقد بدأ الكثير من البلدان النامية بإجراء إصلاحات إدارية وتعكف هذه البلدان على القيام ببرامج لتحديث الإدارة العامة. وكيما تنجح هذه الإصلاحات، فإنها بحاجة ماسة للحصول على خبرات رفيعة المستوى، وممارسات وخبرات ناجحة ومرافق تدريب.

٣٢ - وسيساعد الاقتراح المؤسسات الإقليمية/ دون الإقليمية القائمة في البلدان النامية على إقامة شبكات إلكترونية لتبادل الخبرات واقتسام التجارب والدروس المستفادة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة.

٣٣ - وستعتمد الشبكة المقترحة على المؤسسات الإقليمية/ دون الإقليمية القائمة أصلا والمكرسة للإدارة العامة والتنمية. وستتكون في المرحلة الأولى من خمسة مراكز رائدة (اثنان في أفريقيا وواحد في آسيا

واحد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وواحد في أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة) ستُختار من بين عدد من المؤسسات العاملة في العالم النامي.

العلاقة بالخطة المتوسطة الأجل

٣٤ - الاقتراح مطروح ضمن نطاق الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها، في إطار البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، والبرنامج الفرعي ٢٨-٨ (الإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية) وهو يأتي تنفيذا لتوصيات محددة قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٥٠ بشأن الإدارة العامة والتنمية.

الإنجازات المتوقعة

٣٥ - سيعزز الاقتراح قدرة البلدان النامية على القيام بإصلاح وتحديث إداريين من خلال التعلم من خبرة بلدان نامية أخرى. كما سيؤدي إلى إقامة علاقات ارتباط وتعاون ضمن الأقاليم وبين إقليم وآخر من خلال تيسير عمليات التبادل فيما بين صانعي السياسات والممارسين والخبراء من المؤسسات البحثية. وسيسهم المشروع إسهاما فعالا في تنمية الموارد البشرية في القطاع العام في البلدان النامية من خلال الإفادة من الخبرة والقدرات التقنية المتاحة فيها. وسيؤدي المشروع أيضا إلى زيادة اعتماد البلدان النامية على نفسها في مجال التصدي للمشاكل في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة وذلك من خلال تحسين قدرة المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعالج قضايا الإدارة العامة والمالية العامة على القيام بدور الوسطاء لاقتسام المعلومات والخبرة وتوفير التدريب. وسيتم تقييم تحقيق هذه الإنجازات من خلال التعليقات الواردة من المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية المشاركة، ولا سيما فيما يتعلق بمدى ما كان للمعارف والمعلومات المقدمة في إطار الشبكة من دور في تيسير تحقيق أهداف محددة من أهداف الإصلاحات والتحديث الإداري.

المـــدة

٣٦ - يتوقع أن يستغرق المشروع الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة

٣٧ - فيما يلي الأنشطة المقترحة:

(أ) تقييم المشاكل والأوضاع القائمة في المؤسسات الإقليمية/ دون الإقليمية المختارة التي تتكون منها الشبكة بداية وفي البلدان المختارة التي تغطيها الشبكة وذلك بغية تقييم احتياجاتها وقدراتها الحالية والقيام بجرد للمعلومات والخبرات ومواد التدريب المتوفرة التي يمكن اقتسامها. وسيعقب بعثات تقييم الاحتياجات عقد اجتماع بواسطة شبكة الحواسيب لأعضاء فريق هذه البعثات بغية وضع استراتيجية وخطة عمل؛

(ب) تقديم المساعدة الاستشارية والتقنية بغية النهوض بمستوى الخبرة وبالقدرات المتاحة في المراكز الإقليمية/ دون الإقليمية لتمكينها من القيام بدور مراكز لحفظ المعلومات وتوزيعها وتوفير التدريب.

وسيكون للخبراء على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي دور كبير في العملية. وسيكفل هذا الجزء من المشروع توحيد النظم والإجراءات لجميع المراكز الرائدة واتساقها؛

(ج) شراء وتركيب الأجهزة المطلوبة لكل مركز من المراكز الرائدة وللمؤسسات الوطنية المشاركة في الشبكة واستخدام المعدات المحلية حين توفرها. وسيجري تطوير وتكييف البرامجيات الملائمة، حسب الاقتضاء، بناء على الأجهزة المذكورة، لاستخدامها في كل وحدة من وحدات الشبكة؛

(د) وضع مواد تدريبية وبرامجيات للتعلم عن بعد وبناء قدرات في مجال ربط الحواسيب بشبكة وذلك في البلدان التي تخدمها الشبكات الإقليمية/ دون الإقليمية؛

(هـ) تنظيم حلقات دراسية تدريبية عن طريق شبكة الحواسيب لكل من المراكز الرائدة بغية زيادة استخدام الشبكات الإقليمية/ دون الإقليمية المنشأة في إطار الفقرات من (أ) إلى (د) إلى أقصى حد ممكن. وسيتم تحديد ما ستركز عليه الحلقات الدراسية تركيزا خاصا بالتشاور مع جميع البلدان المشاركة؛

(و) إقامة علاقات ارتباط وظيفية وإلكترونية فيما بين المراكز الإقليمية/ دون الإقليمية بغية إيجاد شبكة عالمية في مجال الإدارة العامة والمالية العامة تهدف إلى تيسير تبادل المعلومات بين المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية، وفيما بين البلدان المشاركة، وبينها وبين المراكز الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بالسياسات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

زاي - شبكة بحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

الأهداف

٣٨ - في إطار الهدف الشامل المتمثل في مساعدة المجتمع الدولي على مواجهة التحديات الناشئة والمشكلات المستعصية، يتمثل الهدف من هذا المشروع في تعزيز قدرات المؤسسات البحثية بالبلدان النامية على تحليل السياسات الإنمائية، ولا سيما دراسة التغيرات في الأحوال الاقتصادية المحلية والتطورات الإقليمية والدولية التي تؤثر عليها.

معلومات أساسية

٣٩ - يتزايد دور وتأثير البيئة الاقتصادية الخارجية في البلدان النامية. كما أن قدرة هذه البلدان على مواصلة النمو والتنمية ستتوقف باطراد على مشاركتها في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والتمويل. وينبني نجاح إدماج اقتصاداتها على عوامل منها قدرتها على تحليل الاتجاهات الراهنة سواء على مستوى اقتصادها أو مستوى الاقتصاد العالمي، وكذلك على التنبؤ بالتغيرات المحتملة في هذه الاتجاهات من أجل

صياغة وتنفيذ تدابير السياسة الملائمة. وكثير من البلدان النامية، بما فيها أقلها نموا، يفتقر إلى المحللين الاقتصاديين المدربين الذين بإمكانهم تزويد صانعي القرارات في بلادهم بتحليلات وتنبؤات كافية من حيث التفاصيل ومناسبة من حيث التوقيت للتطورات الاقتصادية وخيارات السياسات العامة. ويمكن أن تساعد شبكة البحوث الدولية في مجال الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تقديم مثل هذا التدريب وعلى تشاطر الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن هذه القضايا.

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٤٠ - يندرج الاقتراح في نطاق الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها، في إطار البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، البرنامج الفرعي ٢٨-٧ (اتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها) وسوف يستغل جوانب بحوث السياسات التي تنطوي عليها الشبكة الدولية لخبراء التنبؤ، التابعة للإدارة بإدخال عنصر مساعدة تقنية يستهدف الارتقاء بقدرات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، في مجال إعداد الدراسات والتنبؤات فيما يتعلق بآفاق التنمية على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي وخيارات السياسة المتاحة لها.

الإنجازات المتوقعة

٤١ - سيسفر تنفيذ المشروع عن تعزيز قدرة المحللين الاقتصاديين وصانعي القرارات الوطنيين ولا سيما في البلدان النامية، على استخدام الأساليب والإطارات المقبولة دوليا لدراسة أداء الاقتصاد الكلي في بلدانهم والتنبؤ به. وستستخدم التغذية المرتدة لتحسين أعمال التصميم والتدريب في المستقبل. وسيكون تدريب الباحثين بواسطة ترتيبات الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة في إحدى المؤسسات في أحد البلدان المشاركة. وستلتمس التغذية المرتدة من الباحثين والمؤسسات البحثية للتأكد من مدى اكتسابهم لأساليب إضافية لتحليل الاقتصاد الكلي وتطبيقها، والاستفادة من الصلات القائمة مع الشبكات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. كما سيطلب إلى الدول الأعضاء بيان مدى قيام هذه المؤسسات والشبكات بتحسين عملية وضع السياسات الاقتصادية على الصعيد الوطني.

المدة

٤٢ - يتوقع أن يستغرق المشروع الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة المقترحة

٤٣ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) تدريب باحثين من البلدان النامية على التقنيات المتقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي ولا سيما من خلال التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وترتيبات التواصل الشبكي؛

(ب) تحسين، وعند الاقتضاء، تطوير قواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية ونماذج الاقتصاد الكلي في البلدان النامية وتحسين تكامل هذه القواعد والنماذج مع الآليات المقابلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ج) تعزيز قدرة المؤسسات في البلدان النامية على صياغة الاستراتيجيات الإنمائية بتدعيم قدرتها على رصد اتجاهات الاقتصاد الكلي على الأصعدة دون الإقليمي والإقليمي والدولي وإدماجها في الشبكة الوطنية لصنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

(د) الاستعانة بخبراء البلدان النامية لبناء القدرات اللازمة لتحليل الاقتصاد الكلي والتنبؤ به.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

حاء - الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

الأهداف

٤٤ - يتمثل الهدف الشامل في بناء القدرات في البلدان النامية التي تطلب ذلك، في مختلف جوانب تنفيذ البرامج ومناهج العمل العالمية، لا سيما متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. ولبلوغ هذا الهدف، سيكون تركيز الأنشطة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على استخدام الخبرة الأكثر ملاءمة والمتاحة على هذا الصعيد لمساعدة البلدان المستفيدة على الوفاء بالالتزامات الأوسع المتفق عليها أثناء المؤتمرات. وسيركز المشروع المقترح بوجه خاص على تعزيز التعاون داخل المنطقة الإقليمية فيما بين النظم الإحصائية الإقليمية والوطنية، وسيضطلع هذا المورد الإقليمي بدور حاسم في التطورات الإحصائية في المنطقة ويساهم في إعداد تحاليل إقليمية عن الاهتمامات الاجتماعية والبيئية وتطوير المهارات في تطبيق التكنولوجيا كوسيلة لإقامة الروابط مع بلدان المنطقة، ولنشر المعلومات الإحصائية. وسيؤدي هذا العمل إلى تعزيز الشبكات الموجودة بين بلدان الجنوب وتهيئة الفرص للخبراء للتعلم من التغييرات الفنية والتكنولوجية السريعة في ميدان الإحصاءات؛ وتعزيز القدرة الوطنية على إصدار تقارير تحليلية؛ وتحسين قدرة المؤسسات الوطنية على إصدار الإحصاءات ذات الصلة؛ وكفالة توفر القدرة على تشاطر المعلومات والنتائج.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

معلومات أساسية

٤٥ - يعتبر تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين من أولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. كما أن وضع السياسات وإقامة شبكة من العلاقات ولا سيما بين الخبراء الوطنيين المطلعين على القضايا الإقليمية ودون الإقليمية، وتبادل المعلومات ونشرها تمثل أمورا أساسية لتنفيذ هذه البرامج. ويعد نطاق الالتزامات ومجالات العمل المتفق عليها في المؤتمرات واسعا للغاية. ومن أجل زيادة التأثير المضاعف للمبلغ المتواضع المتاح في إطار هذا المشروع إلى أقصى حد ممكن، فإن الأنشطة المقترحة تسعى إلى تحسين المعلومات المتاحة لصانعي القرارات. ويطالب جدول أعمال القرن ٢١ الحكومات بإعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وبرامج لرصد تنفيذها، وتحسين المعلومات المتاحة لصانعي القرارات، وإنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة، وزيادة مشاركة فئات المجتمع المدني. ويدعو إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادران عن مؤتمر القمة الحكومات إلى زيادة تعزيز و/أو إنشاء آليات وطنية ومحلية قائمة على المشاركة وذات قاعدة عريضة من أجل التنفيذ والمتابعة استنادا إلى الشراكات مع الحكومات (ومن بينها الحكم المحلي)، والمنظمات غير الحكومية، وفئات المواطنين والمهنيين، والقطاع الخاص. ويحث إعلان ومنهاج عمل بيجين الحكومات على إنشاء الآليات الوطنية الملائمة من أجل النهوض بالمرأة أو تعزيزها وزيادة مشاركتها وإدماج التحليل القائم على نوع الجنس في السياسات والبرامج. وسيدعم المشروع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل إدماج الالتزامات الواردة في هذه الوثائق إدماجا كاملا في عملية صنع القرارات وفي تحسين نظم المعلومات ذات العلاقة لأغراض صنع القرارات.

العلاقة بالخطة المتوسطة الأجل

٤٦ - يندرج الاقتراح في نطاق الخطة المتوسطة الأجل وأولوياتها، وبخاصة البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ولا سيما البرامج الفرعية ٢٨-٢ (قضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة)، و ٤-٢٨ (التنمية المستدامة)، و ٣-٢٨ (السياسة والتنمية الاجتماعيتان) و ٥-٢٨ (الإحصاءات). وسيتمم الاقتراح الأنشطة ذات الصلة المدرجة في هذه البرامج من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ الإعلانات والبرامج/ مناهج العمل الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

الإنجازات المتوقعة

٤٧ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى تعزيز قدرات الآليات الوطنية والمحلية على جمع المعارف والمعلومات والخبرات وتحليلها ثم تطبيقها في مجال وضع السياسات مع التأكيد على ما يلي: (أ) إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، ولعمليتي صنع القرار وجمع المعلومات على الصعيد الوطني دعما لتنفيذ الفصلين ٨ و ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١؛ (ب) تصميم البرامج، ورصد وتقييم البرامج والمشاريع دعما لأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ (ج) تعزيز الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة، والمرأة والتكنولوجيات الجديدة، ودعم زيادة دور المرأة في مجال القيادة والحياة العامة، حسبما أوصى إعلان ومنهاج عمل بيجين. وللحكم على مدى تحقق الإنجازات، سيتم طلب معلومات تتعلق بما أحرز من تقدم يتصل بالربط الإلكتروني بواسطة شبكة الإنترنت؛ والقدرات المتعلقة بجمع معلومات تتسم بالجودة لاستخدامها في صنع القرارات، بما في ذلك تعزيز القدرات الوطنية على جمع المعلومات الإحصائية الأساسية، وتحسين اقتسام المعلومات

الإحصائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عن تحسين القدرة على الإبلاغ الطوعي عن تنفيذ الالتزامات.

المدة

٤٨ - يتوقع أن يستغرق المشروع الفترة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠١.

الأنشطة

٤٩ - فيما يلي الأنشطة المقترحة:

(أ) تنظيم اجتماعات استشارية إقليمية/ دون إقليمية يصل عددها إلى ١٠ اجتماعات لتبادل الخبرات والمعلومات الوطنية بشأن وضع واستخدام النهج/الاستراتيجيات الوطنية والخبرات الوطنية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(ب) تقديم خدمات الدعم الاستشارية لمساعدة البلدان التي تطلب ذلك على إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ج) دعم وتطوير القدرات الإحصائية الأساسية في البلدان النامية التي تطلب ذلك؛ وإجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الاحتياجات من بيانات محددة والفجوات فيها؛ ووضع برامج تدريب وإجراء سلسلة من حلقات العمل والحلقات الدراسية لأغراض التدريب؛ ورفع مستوى التكنولوجيا الخاصة بمعالجة البيانات؛ وتدريب الموظفين الوطنيين على استعمال المعلومات الإحصائية المتاحة على شبكة الإنترنت؛ ووضع خطة إقليمية، بالتعاون مع الجماعة الكاريبية بداية، لأغراض التطوير الإحصائي المستند إلى الاحتياجات التي تم تقييمها؛ وتقديم خدمات استشارية تقنية لبلدان مختارة عند الطلب؛

(د) تنظيم وإقامة حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية دعما لجهود بناء القدرات في مجال الإحصاء، بما في ذلك مسائل التوحيد واقتسام المعلومات الإحصائية على الصعيدين الإقليمي/ دون الإقليمي، ولا سيما مساعدة البلدان على إدماج نظم المعلومات الحديثة وتقنياتها في عمليات صنع القرارات على الصعيد الوطني؛

(هـ) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لبناء قواعد بيانات إحصائية، من خلال إجراء مشاورات بين الخبراء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل معالجة القضايا والمشاكل التقنية ووضع الحلول والتغلب على الاختناقات والجوانب المعقدة؛

(و) وضع الآليات النموذجية الملائمة للأوضاع الوطنية والمحلية تعزيزا لتصاميم البرامج القائمة على المشاركة ورصدها وتقييمها؛

(ز) إعداد مبادئ توجيهية وأدلة ليستخدمها القائمون على عقد الاجتماعات والمشاركون في الآليات الوطنية والمحلية المتعلقة بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

(ح) إعداد أدلة ومواد إعلامية عن أساليب التقييم الاجتماعي القائم على المشاركة؛

(ط) القيام بأنشطة لتبادل الخبرات المتعلقة بالجهود الوطنية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ ومنهاج عمل بيجين، وبخاصة الإثنا عشر مجالا ذوات الأهمية البالغة، بما في ذلك تمكين المنظمات غير الحكومية للمرأة، ولا سيما في البلدان النامية، من بناء القدرات في مجال إقامة شبكة من العلاقات.

(للاطلاع على الاحتياجات من الموارد، انظر المرفق).

المرفق

الاحتياجات من الموارد، حسب المشروع

(بدولارات الولايات المتحدة)

	عنوان المشروع	المبلغ
ألف	- تعزيز التجارة الالكترونية (الأونكتاد)	١ ٩٨٠ ٠٠٠
باء	- بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق إقامة شبكة بين الخبراء (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
دال	- نظام للحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)	١ ١٠٠ ٠٠٠
هاء	- بناء القدرات وإقامة شبكة من العلاقات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان نموا (الموئل)	٩٤٥ ٠٠٠
واو	- شبكة من المؤسسات الإقليمية المرتبطة بحاسوب مركزي لأغراض بناء القدرات في مجال الإدارة العامة والمالية العامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	١ ٥٢٥ ٠٠٠
زاي	- شبكة بحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	١ ٣٢٥ ٠٠٠
حاء	- الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٣ ٥٧٠ ٠٠٠
	المجموع	١٢ ٩٤٥ ٠٠٠

- - - - -